

ومضات في المنعطف

بقلم: حسام شاكر

ضمن تطوّرات المرحلة ما يستحقّ أن نرمقه بنظرات فاحصة. من ذلك متوالية الاعترافات التي تدهم الشعب الفلسطيني وواجهته الرسمية.

فقد قيل في البدء: ما عليكم سوى القبول بالحلّ السلمي. فكان الرضوخ له، والاعتراف بمقتضاه بدولة الاحتلال. ثمّ توالى الإملاءات: من الاعتراف بهذا المشروع السياسي؛ إلى الإقرار بتلك الخُطة أو المبادرة. ومن الانصياع لخرائط الطريق التي تُورث التيه؛ إلى الانغماس في الوكالة الأمنية عن الاحتلال، بمباركة الرباعية.

تلك الحصيلة برمتها لم تكن كافية. ففي أعقاب عقدين من الإدعان يجري استئناف متوالية الاعترافات، وكأنّ شيئاً لم يكن. فما عليكم أيّها الفلسطينيون سوى الاعتراف بما اعترفتم به وزيادة؛ عبر الإقرار بيهودية الدولة.

ما يجري اليوم هو خطوة لتفسير عداد الاعترافات السابقة، والبدء برحلة تيه جديدة، بلا مقابل. وفي محطات هذه الرحلة ما يستلزم التنصّل الصريح من حقّ العودة الفلسطيني، وتهديد الوجود الفلسطيني في داخل الداخل الذي يستشرف فصولاً جديدة من الترحيل الجماعي.

بشيء من الذاكرة الحيّة، نكتشف أنّ المسماة "عملية السلام"، لم تكن سوى متوالية من الإملاءات التي تعاقبت على الجانب الفلسطيني. ولم يشفع للرسمية الفلسطينية رضوخها للقائمة المطوّلة من مطالب الاعتراف، حتى اتّضح أنّ عليها تقديم مزيد من القرابين، دون أن تبصر نوراً في نهاية النفق.



ثمّ تستوقفنا إعلانات أوروبية تخرج على الشعب الفلسطيني وأمتّه. منها إعلان تلفزيوني حافل بالابتسامات. يقول فيه الاتحاد الأوروبي إنه شريك مباشر في قيام مؤسسات الدولة الفلسطينية. يمنح إعلان كهذا فرصة للإطالة على دولة مُقبلة يكثُر الحديث عنها، والتعرّف على مؤسسات وجدت من يتغنّى بها ويعدّد إنجازاتها، حتى مع انقطاع الرواتب وسدّ منافذ الأرزاق تزامناً مع بارقة المصالحة السياسية الداخلية.

يأتي في الإعلان الأوروبي إيّاه، حقلٌ ومزرعة، مضخةٌ مياه، شرطة مرور، ونشاهد فلسطينيين يعبرون بانضباط بالغ، طريقاً معبّدة حديثاً. باختصار؛ هذه هي الدولة الفلسطينية النموذجية، وأولئك هم شعبها. هي دولة يُفترض أنها "تعيش في سلام" مع الاحتلال وقوّاته العسكرية وكنله الاستيطانية، وذلك هو شعبها الذي لا يحمل حجراً أو سلاحاً يدافع بهما عن نفسه، بل يغمره الرضى ببلوغه نهاية التاريخ.

يحقّ للفلسطيني أن ينتابه الوجوم كلّما قفز إعلان كهذا بين يديه. فمع التفاصيل المُنسّقة بعناية، يحسب المُشاهد أنّ الأمر يتعلّق بمجلس قروي، يعتمد في صنوبر مائه وتشغيل خدماته وتسيير مروره على "مساعدات المانحين"؛ لا بكيان دولة بحقّ. أمّا الإشارة إلى الشرطة فلها دلالتها المحسوسة في الواقع اليومي الفلسطيني، المطوّق بأجهزة الأمن، ولعلّ في ذلك ما يعبر عن خارطة الطريق واستحقاقاتها في تعميق التخابر المؤسسي مع الاحتلال وأجهزته.

أتكون "دولة" على هذه الشاكلة؛ ما ستؤول إليها نضالات شعب فلسطين المحمولة من بواكير القرن الماضي؟



وسواء أعلنت الدولة من جديد أم لم تُعلن، وسواء حظيت بالاعتراف الدولي أم لم تحظّ به؛ فسيكون اليوم التالي لناظره قريب.

فالإنسان الفلسطيني إن اكرث حقاً باللافتة الجديدة؛ سيكون عليه اختبار جدواها على الأرض من خلال عناوين بسيطة، حتى مع استبعاد مسائل السيادة وإغفال قضايا الاستيطان والجدران. فهل سيتمكّن النازح من الإياب؟ وهل ستُفتح بوابات الوطن - بنسخته المُحتزلة - لتستقبل المنتسبين إلى هذه "الدولة" بلا قيد أو شرط؟ أو باختصار؛ ما الذي ستضيفه لافتة هذه الدولة إلى واقع شعبها؟

لقد أعلنت الدولة ذات يوم، وأقيمت "سلطة وطنية" من بعد، ونُصّب الرؤساء والحكومات، وفُرش البساط الأحمر، فما الذي تغيّر؟! ♦